منظمة تطالب السعودية بالإفراج فورا عن معتقل فرنسي

إذ اُعتقِل في حزيران/يونيو 2022، بعد أداء مناسك الحج بسبب مزاعم تتعلق بصلاحية تأشيرته.

وفي "بيان" لها، قالت المنظمة إن المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية وجهت لعبد الفتاح اتهاماتٍ أيضاً تتعلق بالتعبير عن الرأي خلال مثوله أمامها في آب/أغسطس 2024، داعيةً السلطات السعودية إلى الإفراج عنه على الفور.

ووفقاً لمحاميته في فرنسا، فقد حُكِم على مُوكّلِها "عمرو عبد الفتاح" بالسجن لعددٍ من الأعوام، ولكنها لم تُطلَع على مدة العقوبة تحديداً أو الأسس التي اُستُنِد إليها في إدانته.

وأوضحت منظمة العفو أن السلطات السعودية تمنع عبد الفتاح منذ اعتقاله من الحصول على تمثيل قانوني شامل، كما عرّضته مراتٍ متكررة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، واحتجزته بمعزل عن العالم الخارجي، ومنعته عدة مرات من الاتصال بأسرته.

وبحسب منظمة "معاً من أجل العدالة"، تعود القضية إلى 16 حزيران/يونيو 2022، أثناء أداء عمرو عبد الفتاح مناسك الحج، حين أوقفته السلطات السعودية على خلفية مشكلة وقع بها، بحسب المعلومات المتاحة، ضحيةَ عملية احتيال مرتبطة بتصاريح الحج.

وقالت المنظمة إنه بدل أن يُعامل الأمر كمسألة تنظيمية أو مخالفة إدارية محتملة، جرى تصعيده بصورة مقلقة بعد مشادة لفظية مع أحد عناصر الأمن، لينتهي الأمر بتوقيفه ونقله إلى مركز شرطة الحرم، ثم إلى سجن ذهبان في جدة.

وتضيف المنظمة أن خطورة القضية ازدادت لأن الاتهامات التي وُجهت إلى عبد الفتاح خرجت بعيداً عن أصل الواقعة المرتبطة بتصريح الحج.

فبحسب المعلومات المتاحة، شملت الاتهامات الدخول غير القانوني، والتستر على من ساعده، والإساءة إلى الحكومة السعودية، والإساءة إلى قادمي الحرم، والإساءة إلى رئيس إحدى الدول، ومخالفة الأنظمة، والإشادة بشخص مصنف في قضايا ذات صلة بالإرهاب. كما تشير المعلومات الجديدة إلى أن الحكم شمل تهماً مرتبطة بحرية التعبير.